نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني ممثل "أنصار اللّه" صالح هبرة لـ"الثورة":

لدينا رؤية للحل وتطبيق النقاط العشرين هي الأساس

.. * أكد نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل ممثل أنصار اللّه "الحوثيين" في مؤتمر الحوار الأخ صالح هبرة أن الحوار هو الطريق الصحيح لمعالجة كل المشاكل والأزمات التي عصفت باليمن منذ مدة.. مشيرا إلى أن قضية صعدة لا تنحصر جغرافيا بمحافظة صعدة بل هي قضية وطنية جامعة.

واضاف هبرة أن "أنصار اللّه" لديهم رؤية واضحة لحل قضية صعدة تتلخص في تطبيق النقاط العشرين وبدون استثناء بالاضافة إلى تضمين مخرجات الحوار ما يمنع عن اليمن التدخلات والوصاية الخارجية.. مؤكدا أن نجاح الحوار مرهون بمدى جدية القوى المشاركة في الحوار.. متمنيا من مؤتمر الحوار إنصافهم وإنصاف كل المظلومين في اليمن.

وتحدث نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني في لقاءٍ أجرته معه "الثورة" حول قضية صعدة من مختلف جوانبها ومشاركتهم في الحوار وقضايا أخرى في سياق اللقاء التالي:

إلتقاه/ حسن شرف الدين

* بداية.. ما هي أهمية الحوار بالنسبة للوضع اليمني؟

- نحن نعتقد أن الحوار هو الطريق الصحيح لمعالجة كل المشاكل والأزمات التي عصفت باليمن منذ مدة، ولا مخرج للجميع إلا بالحوار، خصوصاً أن منطق الحرب أثبت أنه عاجز عن معالجة أي قضية سواء في الجنوب أو في الشمال وعلى العكس من ذلك فقد أدى منطق الحرب واستخدام القوة إلى صناعة قضايا وأزمات كبيرة.

تقييم

* كيف تقيمون مشاركتكم في مؤتمر الحوار؟

- مشاركتنا وبشهادة الجميع كانت ايجابية وقد غلبنا مصلحة الوطن على كل الاعتبارات الأخرى وشهد لنا الجميع بذلك ولو اطلعتم على تصريحات مبعوث الأمم المتحدة السيد جمال بن عمر لعرفتم مدى تقييم الآخرين الإيجابي لمشاركتنا في الحوار الحوار بالنسبة لنا مطلب منذ سنوات وكنا أيجابيين في كل المراحل التي دُعينا فيها إلى الحوار وشهدت لنا بذلك كل لجان الوساطة السابقة سواء المحلية أو القطرية.

رؤية

* هل لديكم رؤية لحل قضية صعدة؟

- نعم بكل تأكيد لدينا رؤية واضحة لحلها لكن في البداية لا بد من إيضاح مسألة مهمة وهي أن قضية صعدة لا تنحصر جغرافيا بمحافظة صعدة كما يظن البعض بسبب التسمية فالقضية اشتهرت بهذا الاسم لكنها قضية وطنية جامعة.

> كنا إيجابيين في كل المراحل التي دُعينا فيها إلى الحوار.. ويشهد بذلك بنعمر

* ما هو مضمون هذه الرؤية؟

- مضمون هذه الرؤية يتلخص في تطبيق النقاط العشرين والتي تم إقرارها من كل القوى السياسية المشاركة في الحوار الوطني وبدون استثناء وكذلك تضمين مخرجات الحوار وفي كل المجالات ما يمنع عن اليمن التدخلات والوصاية الخارجية التي كانت السبب الرئيسي في كل مشاكلنا الداخلية.

نسعى بصدق

* هل تتوقعون أن ينجح الحوار في التوصل إلى حل عادل لهذه القضية؟

- نحن دخلنا الحوار وكلنا أمل في نجاحه وسنسعى بكل صدق وأمانة للوصول إلى حل لتلك القضية ولكل القضايا المطروحة فقد عانينا الكثير من الظلم ونتمنى أن يُنصفنا الحوار الوطني وينصف كل المظلومين في اليمن سواء في الجنوب أو في الشمال ونجاح الحوار مرهون بمدى جدية القوى الأخرى التي كانت ولا زالت في السلطة.

* برأيكم.. ما هي عوامل نجاح المؤتمر من عدمه؟

- أهم العوامل هو الدخول في الحوار بنية صادقة وإخلاص بهدف الوصول إلى حلول دائمة وليس حلول تكتيكية تخدم بعض الأطراف لمرحلة معينة ثم تنقلب عليها في الوقت الذي تُحس أنها لم تعد بحاجة إليها.

نحترم خياره

* بالنسبة للذين لم يشاركوا أو الذين انسحبوا.. أين سيكون موقعهم بعد الحوار؟

- نتمنى أن يتم استيعاب الجميع، لكن وفي كل الأحوال من حق أي طرف عدم المشاركة أو الانسحاب وعلينا أن نحترم خياره وأن لا نلجأ إلى أي خطاب تخويني ضده، فأهم ما في الحوار هو احترام الآخر المختلف معنا أو الرافض للحوار، لأننا بذلك سنرسل رسائل إيجابية تجاهه مما قد يدفعه إلى تغيير موقفه والانضمام للحوار أو الموافقة على مخرجاته إذا حققت مطالبه.

ضمانات

* إذا ما خرج مؤتمر الحوار بمخرجات.. برأيكم ما هي ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار؟

- أهم ضمانات التنفيذ هي جدية الأطراف المشاركة في الحوار واقتناعهم بالمخرجات ومن ثم تضمين تلك المخرجات في الدستور القادم، وقبل كل هذا وذاك فإن أهم ضمانات التنفيذ هو عزل مراكز القوى التقليدية العسكرية والأمنية والمدنية التي لا تزال تسيطر على الكثير من المؤسسات الرسمية وتعيين قيادات جديدة بناء على معايير الكفاءة والنزاهة والتخصص بعيدا عن أسلوب المحاصصة المتبع حاليا والذي قد يؤدي إلى تفجر الأوضاع في أية لحظة، فإذا لم يتم تحييد مؤسسات الدولة عن الصراع السياسي فلا يمكن تطبيق مخرجات الحوار.

سابق لأوانه

* ما مدى إمكانية تحول الحركة الحوثية إلى حزب سياسي؟

- هذا الكلام سابق لأوانه، فعندما يتوفر المناخ المناسب لممارسة الحياة السياسية والحزبية وتكون الفرص متساوية أمام الجميع بعد أن يتم تحييد الأجهزة الرسمية عن الحياة السياسية بحيث لا تُجير لمصلحة حزب حاكم

> الحوار هو الطريق الصحيح لمعالجة كل المشاكل التي عصفت باليمن

وشركاه وخصوصاً مؤسستي الجيش والأمن إضافة إلى الإعلام الرسمي والسلطة القضائية والمؤسسات التعليمية عندها يمكن أن نُشكل حزباً سياسياً أو نشارك في تحالف سياسي.

مرتبط بالبناء

* هل لدى الحركة توجه لإلقاء السلاح والتحول إلى العمل السياسي؟

- قضية السلاح مرتبطة بقضية بناء الدولة التي تتمكن من حماية كل أبنائها سواء من أخطار داخلية أو اعتداءات خارجية، فعندما يشعر المواطنون أن لديهم دولة تعبر عن تطلعاتهم في العيش بعزة وكرامة، دولة تكون عقيدة جيشها هي مواجهة أعداء الوطن والأمة وليس مواجهة بعض المواطنين في الداخل خدمة للحاكم أو رضوخا لإملاءات خارجية عندها يمكن معالجة قضية انتشار السلاح في كل المناطق اليمنية ابتداء من العاصمة صنعاء، ومن ثم تتوسع الدائرة حتى تصل إلى كل ربوع اليمن.

* ماذا عن الإعمار في المناطق المتضررة؟

- بالنسبة لموضوع الاعمار فنحن نسمع جعجعة لكننا لا نرى طحينا، فأغلب البنية التحتية على ندرتها - في المناطق التي وصلتها الحرب لا تزال مدمرة إلى اليوم، كما أن بيوت ومساجد ومزارع أغلب المواطنين تم قصفها وهي على حالها إلى هذه اللحظة.

تكامل ووفاق

* ما هي طبيعة العلاقة بين الحركة والحكومة في المحافظة؟

- علاقة تكامل ووفاق دائم، فصعدة اليوم أكثر مناطق اليمن أمناً بسبب التنسيق بين أجهزة الدولة والمواطنين الذين أخذوا على عاتقهم التعاون مع الأجهزة الرسمية في توفير الأمن والخدمات.

* ما هي آخر المستجدات في الحادث الأخير الذي تعرضت له سيارة الأخ عبدالواحد أبو راس عضو مؤتمر الحوار؟

- لا يوجد جديد، الأجهزة الرسمية لم تتمكن من إلقاء القبض على الجناة وهم كانوا على بعد عشرات الأمتار منها وقت ارتكابهم للجريمة، ولم يقدم أحد من الذين قصروا في أداء واجبهم في حماية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني إلى التحقيق أو المحاكمة، ونحن نتابع الأجهزة الرسمية والقيادة السياسية لمعالجة تلك المشكلة وبما يمنع تكرارها.

رسالة

* هل ستؤثر هذه الحادثة بمشاركتكم في الحوار.. خصوصا وأنكم علقتم مشاركتكم يوم الحادث؟

- اتسم موقفنا من تلك الجريمة بضبط النفس وأعلنا استمرارنا في الحوار بعد ساعات من الجريمة، وإن كنا علقنا المشاركة لمدة 24 ساعة - لنرسل رسالة إلى المنفذين ومن ورائهم، مفادها أنكم لن تُخرجونا من الحوار الوطني، وكنا نتمنى أن تتلقف الجهات السياسية والأمنية المختصة ذلك الموقف بتقدير كبير ينعكس في سرعة التعامل مع الحادث وعمل كل الإجراءات اللازمة لعدم تكراره لكن للأسف استجابتهم لم تكن على مستوى موقفنا، ومع ذلك فإننا نواصل العمل معهم على استكمال الإجراءات الخاصة والكفيلة بتوفير الحماية لأعضائنا.

تصوير/ عادل حويس

سـيـاسـيـون:

حل القضية في متناول اليد إذا صدقت النوايا

منذ اشتعال الحرب الأولى في صعدة وجميع العقلاء (سياسيين مفكرين مواطنين بسطاء) الجميع كانوا يتحدثون عن ضرورة الحل بعيداً عن المواجهات المسلحة التي أتت فيما بعد على كل شيء وأضافت إليها خمس حروب طاحنة كانت نتائجها كارثية على اليمن كله.. في كل منطقة كان يقام عزاء لجندي قتل في صعدة، وفي صعدة لم تنته المأتم على طول فترة الحروب تلك فضلاً عن تدمير مئات المنازل وخسائر في العتاد. . في نهاية المطاف وبعد أن كادت الفرص تفوت مرة بعد أخرى جاء مؤتمر الحوار الوطني بمثابة الدواء الذي تبحث عنه مشاكل اليمن كلها بما في ذلك قضية صعدة.

عبد الناصر الهلالي

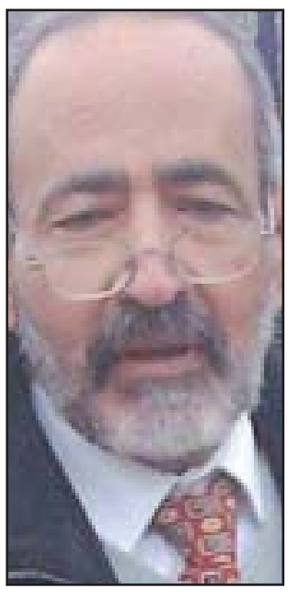

> الحكيمي: حصر الأضرار وإرجاع المنهوبات والتعويض شرط لحل قضية صعدة

> السميعي: أنا متفائل بحل هذه القضية عبر مؤتمر الحوار الوطني

المعارض السياسي عبدالله سلام الحكيمي، يرى أن حل أي مشكلة لا يمكن أن يكون ناجحاً إلا إذا عرفنا أولا مسبباتها ودوافعها، فمشكلة صعدة تفجرت فجأة، ولم يعرف الناس أسباب ذلك الانفجار واتضح بعد حين أنها وما نتج عنها من جولات حروب ست مدمرة مهلكة أن السلطة السابقة تملكها هوس مجنون بتوريث الحكم لأبنائه، إذ أحست بعد إزاحة شريكها في الوحدة الحزب الاشتراكي وجيشه وأمنه وبعد اختراقها لتنظيم الإخوان المسلمين وتمزيق الأحزاب من الداخل أحستٍ بأنه لم يتبق من القوى المحتمل أن تشكل خطراً عليها سوى قوة اجتماعية شابة ناشئة هي ما كان يعرف آنذاك بالشباب المؤمن، وكانت تتوجس من هذه القوة التي لم تكن معروفة في الساحة حينها خيفة لأنها تستمد من المرجعية الدينية الزيدية التي توجب في تعاليمها الخروج على الحاكم الجائر متى ما بان جوره ووضح، والجور كما حددوه هو أن يستأثر الحاكم برأي أو مال وأن الخروج عليه فرض عين بالقلب أو اللسان أو اليد على كل قادر، وفي حالة وجود الحاكم الجائر تتوقف التجارة ودفع الواجبات وتعطل الحدود ويحرم على أي إنسان إعانة ذلك الحاكم الجائر ولو برفع دواة أو خفضها..

ويعتقد الحكيمي أن الحل مستطاع وفي متناول اليد شرط توفر صدق النية لدى الحكام والحل من وجهة نظري.

- حصر الأضرار الناتجة عن الحروب في الممتلكات والأرواح.

- إرجاع المنهوبات وتعويض الأهالي والحوثيين عن كل الأضرار التي لحقت بهم

لكن لا عاقل يمكن أن يقبل أن تقيم بعض الجماعات الدينية ذات المرجعية الدينية السنية القيامة إذا تحرك الحوثيون في محافظة تعز مثلا وفي محافظات الجنوب ويهددون بإعلان (الجهاد المقدس) ضدهم ويفرضون على المحافظات ذات الانتماء الزيدي القبول بتحركاتهم وتبشيره المذهبي؟؟؟هذه إذن قسمة ضيزى فإما الخيرية للجميع أو التحريم للجميع أذكر أحد مشايخ العلم الفضلاء في تعز من فرط تعظيمه للصلاة أنه كان يضيف إلى الأذان حي على خير العمل فقاموا وكادوا يفتكون به!!!!

السماح بإنشاء وإقامة معاهد وكليات وجامعات لأتباع المذهب الزيدي والمذهب الحنفي أسوة بما أتيح وسمح به لغيرهم بدون أي تمييز.

الناشط السياسي غالب السميعي يبدو متفائلاً بحل قضية صعدة عبر الحوار الذي يعول عليه الكثيرون في حل هذه القضية شأنها في ذلك شأن القضية الجنوبية.

ويقول :"أعتقد أن قضية صعدة قضية وطنية كبيرة ومعقدة، ولو وضعنا عدة خيارات لحلها لن نجد أفضل من خيار الحوار لحل هذه المشكلة ذلك لأن الخيارات الأخرى حتماً ستؤدي إلى مزيد من التشظيات والتباينات". ويضيف :"أنا متفائل بحل هذه القضية عبر مؤتمر الحوار الوطني إلا أنني أؤكد على أهمية تنازل الأطراف المعنية في القضية لصالح الوطن والعمل على إزالة كل الصعوبات والعوائق التي قد تمنع حل هذه القضية أو تؤخر أو تُعرقل حلها، ولعل أهم تلك العوائق، عدم بسط الدولة لهيبتها في هذه المحافظة والابتعاد عن إدارتها من قبل طرف واحد يتصرف فيها كيفما أراد، كما أن من العوائق أن تتصور جماعة الحوثي أن صعدة هي ملك خاصٌ بها وأن لها - كجماعة مذهبية - الأحقية دون غيرها في إدارتها".

ويشترط السميعي لكي ينجح المتحاورون في حل هذه القضية باعتبارها قضية وطنية عامة ضرورة أن يشملها قانون العدالة الانتقالية بحيث يكون للتصالح بين كل الأطراف معنى ويستطيع الجميع تفادي أي خلاف مستقبلي أو اندلاع حروب جديدة، كما يجب، وفي هذا الإطار تسوية كل الأوضاع وتعويض المتضررين من كل الأطراف تعويضاً عادلاً وبناء ما دمرته الحرب، وتجسيد المواطنة المتساوية في ظل حكم ديمقراطي وفي إطار دولة مدنية حديثة.

الناشط السياسي والحقوقي سامي الحميري يرى ضرورة بسط الدولة نفوذها على صعدة ويقول :"مشكلة صعدة ليس لها حل إلا أن تقوم الدولة ببسط نفوذها عليها وإعادة المهجّرين من أبنائها، ونزع الأسلحة الثقيلة من أيادي الحوثيين، وكفالة الحقوق والحريات المذهبية والعقدية وتعويض المتضررين من الحروب الست وما لحقها من تداعيات وتصفية للحسابات".

ويضيف:"مازال الخوف قائماً في موضوع قضية صعدة لاسيما أن جماعة الحوثي استأثرت بأغلب الأعضاء والخوف هنا أن تكون الحلول من وجهة نظر واحدة".

لم يكن أحد يريد لهذه التراكمات أن تستمر حتى وصلت قضية صعدة إلى هذا التعقيد.. إطالة أمد الأزمة وتغذية إمكانية اشتعالها في كل مرة يجعل من أي قضية معقدة وإمكانية الحل تبدو عصية في الوهلة الأولى والثانية والعاشرة غير أن إمكانية الحل معقودة على عزم المتحاورين في الأسابيع القادمة وإن تأخر الحل في السنوات السابقة وتراكمت تبعات القضية إلا أن الأمل لا زال قائماً في جو التفاؤل الذي يسود قاعة التحاور.